الثورة ALTHAWRAH DAILY

satrday : 18 Jumada Al-ola 1434 > 30 March > Issue No. 17663

### رئيس مجلس عدن الأهلي لـ" الثورة" :

# الظروف مهيأة الآن للحل وعلى الجميع تقديم رؤاهم

**«» يبدي المهندس خالد عبدالواحد محمد نعمان - رئيس مجلس عدن الأهلي تفاؤلاً بحل القضية الجنوبية من خلال الحوار مؤكداً أن الظروف الآن مهيأة لحل القضية وأن على الجميع التقدم برؤى وتصورات لمؤتمر الحوار.**

**ورغم أن نعمان يشير إلى أن جذور القضية الجنوبية تعود إلى العام1967 م، إلا أنه يؤكد في نفس الوقت أن هذه القضية برزت إلى السطح عقب حرب1994 م، داعياً إلى الاعتراف بهذه القضية والاعتذار العلني من كافة الأطراف الفاعلة ورد المظالم وتعويض المتضررين واعتبار شهداء الحراك والثورة الشبابية شهداء.**

**ويقترح رئيس مجلس عدن الأهلي عدداً من الرؤى الهادفة إلى حل القضية الجنوبية ومن ذلك إقامة دولة يمنية مدنية اتحادية وإعادة هيكلتها على أساس الأقاليم ورد الاعتبار للجنوب من خلال جعل عدن اقليم اقتصادي. وهذا نص اللقاء:**

لقاء/ علي البشيري

**• من خلال مشاركتكم في مؤتمر الحوار الا تلاحظون اهتمام كافة الأعضاء من الشمال والجنوب بحل القضية الجنوبية ؟**

- أضحت القضية الجنوبية موضع إجماع، من قبل كل القوى السياسية والاجتماعية المحلية بمختلف مكوناتها وأطيافها سواء المشاركين في المؤتمر أو غير المشاركين، بمافيها الدول الراعية للمبادرة الخليجية والدول الأوربية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، على إعطائها الأولوية القصوى في الحل بين كل القضايا اليمنية المطروحة للنقاش على جدول الحوار الوطني الشامل وذلك في إطار الفترة الثانية من المرحلة الانتقالية في اليمن، والتي تشمل إلى جانب الحوار الوطني، الأمن والإصلاح الدستوري والحكم الرشيد والبناء المؤسسي والتنمية الاقتصادية وإجراء الأنتخابات وفقا لمخرجات مؤتمر الحوار والدستور الجديد.

**• هل تعتقد أن الظروف الحالية مواتية لحل هذه القضية ؟**

- بالتاكيد فإن الظروف أصبحت الآن مواتية جدا لحل القضية بعد استكمال المرحلة الأولى من المبادرة الخليجية المتمثل بالانتقال السلمي للسلطة وزوال رأس النظام السابق وانتخاب رئيس جديد توافقي لليمن، حيث أجمعت كل الفعاليات السياسية المحلية وكل الدول الداعمة للمبادرة الخليجية ومجلس الأمن الدولي، على أنه لاستثناء لأحد من المشاركة في الحوار الوطني ولا هناك أي قيود أو شروط مسبقة على أي رؤى أو أفكار مقدمة لمؤتمر الحوار الوطني ولا سقوف لأي مطالب مشروعة أو غير مشروعة يمكن أن تطرح للنقاش والحوار، وبالتالي فإن الحوار الوطني الشامل، هو الوسيلة الوحيدة المقبولة لحل القضايا الوطنية بمافيها القضية الجنوبية، وعلى الجميع أن يتقدم برؤاه إلى مثل هذا الحوار.

**• هل القضية الجنوبية نتاج مشاكل الصراع بعد الوحدة أم أن جذورها قديمة ؟**

- الحقيقة أن هذه القضية جذورها تمتد لاكثر من 43 سنة، غير أنها ظهرت للسطح بعد حرب1994 م.

واذا تتبعنا جذور هذه القضية نجد أنه منذ أن اندلعت ثورة أكتوبر في الجنوب لتشمل كل أنحاء الجنوب، وكان فصيلاها الرئيسيين، الجبهة القومية وجبهة التحرير، ولكن للأسف، حدثت بينهما حرب أهلية في نهاية عام1967 م في شهري سبتمبر ونوفمبر، وقد وقفت القوات المسلحة والأمن (جيش الجنوب العربي وقوة الأمن الداخلي المسلح ) مع الجبهة القومة، بداية لتحالف أو استقواء من الجبهة القومية على غيرها من الفصائل حيث أدعت الجبهة القومية حينها أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب في الجنوب وبالتالي تسلمت الاستقلال وحيدة . ومن هنا بدأت أزمة الجنوب ومشاكله وصراعاته السياسية والاقتصادية، حيث لم ينتج من هكذا تحالف واستقواء إلا المزيد من الصراعات السياسية والدموية التي عاشها الجنوب تحت يافطات وشعارات متعددة ولكن في كنهها وجوهرها، هو الخلط بين العمل السياسي واستخدام القوات المسلحة كأداة ووقود في الصراعات السياسية . وهكذا استمرأت السلطة الجديدة في الجنوب بعد الاستقلال، الإنفراد بالسلطة، حيث ارتكبت العديد من الأخطاء والخطايا التي أدت إلى إقصاء وتهميش العديد من الفعاليات والمكونات السياسية والاقتصادية والإجتماعية وتم اتخاذ جملة من القرارات والإجراءات والتدابير التي أضرت بصورة كبيرة بكل إمكانيات الجنوب وصادرت وأممت كل الأنشطة الاقتصادية والممتلكات والأراضي، وأقامت على أنقاض ذلك مؤسسات عامة وتعاونيات ومختلف أشكال الملكية العامة على أساس من الاحتكار وأضاعت فرصا عديدة لإمكانية النهوض بالجنوب وتحقيق تنمية مستدامة فيه وصدقت نفسها بأنها الممثل الوحيد للشعب وصدقت شعار " كل الشعب قومية "، ونصبت القيادة العامة للجبهة القومية نفسها كمصدر للتشريع.

وعقب تحقيق الوحدة تم إدارة الوحدة من قبل شريكي الوحدة بشكل منفرد عبر التقاسم وبنفس عقلية النظامين الشموليين السابقين، مقصين كافة الأطراف السياسية الأخرى، وارتكب الشريكان، العديد من الأخطاء والخطايا ومنها الوقوف مع العراق في حربها ضد الكويت الذي أثمر كارثة اقتصادية وسياسية كبرى على دولة الوحدة، مازالت تجر أذيالها حتى الآن، وكان الخطأ الأفدح هو عدم توحيد القوات المسلحة والأمن وعدم توحيد أجهزة الأستخبارات والأمن السياسي، حتى انفراط الشراكة بين الشريكين في حرب عام1994 م، كما أن كل تلك الأخطاء والخطايا المتراكمة وعدم القدرة على إدارة المرحلة الأنتقالية بكفاءة واقتدار من قبل الشريكين وعدم قدرتهما على تحقيق المشروع الوطني بإقامة الدولة المدنية الجديدة الموحدة، كل ذلك أفضى إلى تقويض الشراكة، وادى إلى، تثبيت الوحدة بالحرب والدم في حرب عام1994 م الظالمة، التي كانت حربا بين شريكي الوحدة، ولم تكن بين الشعب اليمني في الجنوب والشمال، الأمر الذي أتاح مجالا واسعا للفريق المنتصر في حرب1994 م من أن يستولي على الجنوب لتبدأ مرحلة الفيد ونهب الجنوب، وتشريد وإقصاء كل قيادات الأجهزة والمؤسسات المدنية والعسكرية الجنوبية من الحكم والإدارة ومن العيش الكريم من قبل الفريق المنتصر، والقضاء النهائي على ما تبقى من الممتلكات العامة للقطاع العام والتي كانت أصلا هي ممتلكات خاصة جرى تأميمها وأنشىء على أنقاضها القطاع العام، وتحويل دولة الوحدة إلى نظام تسلطي بكل فساده وتحالفاته القبلية والعسكرية والأسرية، وجعلها ضمن أملاك الحاكم بأمره، يعيث فيها كما يشاء . وكان كل هذا، هو جوهر القضية الجنوبية، والأسباب الرئيسية لوصولها إلى هذه المرحلة التي تستدعي حلها على أساس من تصحيح كل الأخطاء والخطايا والتي وصلت إلى حد الجرائم بحق الجنوب.

**• ما هي رؤيتكم لحل القضية الجنوبية ؟**

- إن الجنوبيين يتوقون لدولة مدنية كالتي ألفوها على مدى عقود من الزمن منذ أيام الاستعمار البريطاني وخلال وجود الـ 23سلطنة ومشيخة وإمارة وحتى خلال الدولة الجنوبية الموحدة التي استمرت لمدة 23 عاما، حيث كان الأمن والإستقرار هو السائد، وكان الجنوبي يسافر من باب المندب غربا وحتى حوف وجاذب شرقا بأمن وأمان لا تعترضه نقاط تفتيش ولامساءلة ولا ابتزاز ولا أي شيء. كما أنه يتوق إلى العدل النسبي والمواطنة المتساوية، وإلى حريته وكرامته، وأن تعاد حقوقه المغتصبة بصورة غير شرعية أكانت المغتصبة خلال فترة الحكم الشمولي في الجنوب أو خلال الحكم القسري الاستبدادي في ظل الوحدة . إنه يتوق إلى التحكم في ثروته وتوزيعها توزيعا عادلا بحيث تصل إلى كل فئات المجتمع، وأن تصل التنمية المستدامة إلى كل المناطق .

لذا فإن الحل الأمثل للقضية الجنوبية لابد أن يسبقه تهيئة الملعب للحوار من خلال التأكد وضمان تنفيذ عدد من الاجراءات أهمها إنهاء سطوة الرئيس السابق وافراد أسرته، على وحدات القوات المسلحة والأمن والإدارة والمال العام، والإنتقال للسلطة بشكل كامل بكل مكوناتها ومفاصلها وفي كل المحافظات، للرئيس المنتخب الشرعي وحكومة الوفاق الوطني وإنفاذ قرارات السلطة الجديدة (الرئيس وحكومة الوفاق الوطني ) في كل مكان من الجمهورية اليمنية وعلى الجميع بدون إستثناء، واستكمال تنفيذ قرارات توحيد وهيكلة القوات المسلحة وإعادة تموضعها في المواقع التي تقتضيها حماية الوطن اليمني، ومنع تدخلها في الشأن السياسي.

كما يجب استكمال تنفيذ قرارات توحيد وهيكلة أجهزة الأمن والداخلية، وبسط سيطرتها الأمنية على كافة المحافظات بهدف توفير الأمن والأستقرار وحماية أموال وأملاك وأعراض المواطنين كافة بدون استثناء ومكافحة الجريمة بكل أشكالها، وعدم تدخلها في الشأن السياسي.

إن البدء في تحقيق الخطوات المذكورة أعلاه، وتنفيذها على الواقع بنسبة كبيرة سيوفر المناخ الملائم، لحل كل القضايا المطروحة للنقاش في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومنها وفي مقدمتها القضية الجنوبية.

**«» الحوار هو الوسيلة الوحيدة لحل القضايا الوطنية بما فيها القضية الجنوبية**

**• وما هي رؤية المجلس الأهلي عن الخطوات العملية لحل هذه القضية ؟**

- نحن قدمنا رؤية متكاملة عن القضية الجنوبية، ومن وجهة نظر المجلس نرى أن حل القضية الجنوبية يمكن أن يتم على مراحل وفقا للأجراءات والحلول التي اقترحناها ومنها أولا: الاعتراف بالقضية الجنوبية وتقديم الاعتذارات العلنية من قبل كل الأطراف الفاعلة التي تسببت في حدوثها، البند الثاني يتمثل في إصدار إعلان دستوري عن الرئيس التوافقي المنتخب المشير عبدربه منصور هادي، يقضي بإجراء مصالحة وطنية شاملة مع كل الفرقاء في اليمن في الداخل والخارج بدون استثناء ويعلن فيه عفوا عاما عن جميع اليمنيين في الخارج ويطلب عودتهم إلى اليمن سالمين غانمين.

كما أن المصفوفة التي أعديناها تتضمن مرحلة للتنفيذ لحل القضية الجنوبية حلا عادلا ومنها إعادة الاعتبار للجنوب بجعل مدينة عدن الكبرى اقليم اقتصادي خالص يتمتع بالأستقلال الاقتصادي والمالي والإداري كأقليم ضمن الأقاليم في الدولة الفيدرالية الجديدة وتكون بوابة اليمن الاقتصادية مع الاحتفاظ بسمتها الأساسية كمدينة كزموبولتينية يتعايش فيها كل الناس بأمن وسلام.

الشيء الآخر يجب الإتفاق على إقامة دولة يمنية مدنية موحدة وإعادة هيكلتها على أساس فيدرالي مكون من عدد محدود من الأقاليم تتوازن فيها السلطات وتتوزان فيها الأقاليم وفقا لحجم السكان والتقارب الجغرافي والتشابه الثقافي والمستوى الحضري والروابط النسبية والقبلية، وتوازن الثروات الطبيعية والمادية ووجود منافذ بحرية أو برية وغيرها من المقومات التي تجعل كل الأقاليم متوازنة، وقابلة لاستمرارية التنمية فيها بالاعتماد على مواردها الذاتية والدعم المركزي.

البند الثالث يركز على ضرورة منح تعويضات للجنوبيين الذين تضرروا بشكل مباشر من كل الإجراءات القسرية والمنافية للشريعة والقوانين الإنسانية والذين صودرت ممتلكاتهم وعقاراتهم وأراضيهم وأموالهم المنقولة طوال الـ43عاما الماضية ولم يعوضوا حتى الآن.

ومن وجهة نظرنا يجب أن تعطى الأولوية في رد المظالم إلى أولئك الجنوبيين الذين تضرروا بشكل مباشر من كل الإجراءات القسرية والمنافية للشريعة والقوانين الإنسانية والذين صودرت ممتلكاتهم وعقاراتهم وأراضيهم وأموالهم المنقولة طوال ال 43 عاما الماضية بموجب قوانين جائرة أو إجراءات وقرارات إدارية خارج القانون، ولم يعوضوا حتى الآن. ولابد من تعويضهم تعويضا عادلا يتم الإتفاق على أسسه بالتشاور مع المتضررين في صفقة عادلة لإقفال هذا الملف بصورة نهائية، وبما يكفل رضى أغلبية المتضررين . وطبعا لا نتوقع أن تتحمل الأجيال الحالية أوالقادمة من الشعب اليمني تكلفة هذه التعويضات باعتبارها لم تساهم في الأفعال التي أدت لمثل هذه التعويضات، لأن معظم من قاموا بذلك هم قلة من أبناء الجنوب أو النظام الأسري الآيل للسقوط، وبعضهم قد قضى نحبه وبعضهم قد سقط والبقية سيسقطون بإذن الله وسيعود كل ما نهبوه إلى أصحابه . لذا فلا يمكن أن يتحمل النظام الجديد تبعات هذه التعويضات . لذا فقبل الشروع في ملف التعويضات يجب أن تحصر ماتبقى من ممتلكات وأصول وحقوق تم الأستيلاء عليها، ويعاد كل مايمكن إعادته، ويتم التعويض على الباقي بموجب سندات حكومية من أموال تساهم فيها بعض الدول التي يجب أن تلتئم في المساهمة في تمويل مشروع " مارشال كبير " لانتشال الأوضاع الصعبة التي يعيشها اليمن بسبب بقاء الطاغية لأكثر من 33 عاما في الحكم، وكان لبعض هذه البلدان أكبر عون في بقائه ودعمه على مدى تلك السنين، وأيضا بعض البلدان التي أسهمت في عزلة الجنوب وجر الحكم فيه يسارا، وأودت به إلى ما أودت به " نكالا ووبالا " على اليمنيين.

الأمر الرابع يجب إعادة كل الحقوق والمظالم التي حدثت لكل المواطنين الجنوبيوين الذين اتخذت بحقهم إجراءات ظالمة خلافا للقانون والشرع كالمبعدين من وظائفهم قسرا أوالمحالين للمعاش دون السن القانوني أو الذين سلبت أراضيهم وتم الاستيلاء عليها، أو الذين حرموا من حقوقهم المالية والمادية، وكل هؤلاء يجب إعادة الحقوق إليهم أو تعويضهم تعويضا عادلا.

واعتقد أنه لابد من إجراء حصر شامل لكل من لحقت بهم مظالم أو انتهكت حقوقهم الوظيفية أو المالية أو اتخذت بحقهم إجراءات ظالمة خلافا للشرع والقانون، أن تعاد إليهم حقوقهم كاملة أو أن يحصلوا على التعويض العادل عن ما لحق بهم من ظلم وتعسف.

أما البند الخامس فيتضمن اعتبار شهداء الحراك السلمي وشهداء الثورة الشبابية في الجنوب حتى الـ20من فبراير 2012م، شهداء يستحقون كل الحقوق المادية والمعنوية أسوة بكل شهداء الثورة اليمنية في كل أنحاء البلاد وضرورة شمول أسرهم بالرعاية والتكريم، وأيضا شمول كل جرحي الحراك السلمي والثورة الشبابية في الجنوب بأقصى قدر من الرعاية والاهتمام والعلاج أسوة ببقية الجرحى والمصابين في كل أنحاء الجمهورية.

**«» جذور القضية تمتد لأكثر من 43 سنة، لكنها ظهرت للسطح بعد حرب1994 م**

**«» يجب الاتفاق على إقامة دولة يمنية مدنية اتحادية وإعادة هيكلتها على أساس الأقاليم**

**«» الاعتراف بالقضية الجنوبية وتقديم الاعتذارات العلنية من قبل كل الأطراف الفاعلة**

## الجنوب.. قضية وطن

نبيل نعمان

• من الصعب الكتابة عن الجنوب بعيداً عن كونه جزءاً من اليمن، هكذا كان على مر الأزمان حتى في ظل وجود كيانين واستعمار وإمامة وما قبلهما بقرون طويلة وأزمنة خوالي كانت فيها اليمن موحدة أو مجزأة لكنها ظلت في العقول والقلوب واحدة أرضا وإنساناً، وكتب التاريخ تحفل بالكثير من هذا وهي حقائق لا تقبل الجدل أو التحريف والتزييف .

والجنوب ليس اتجاهاً جغرافياً أو جزءاً من كيان سياسي فقط بل هو مشروع حضاري تحديثي ظلت العيون والعقول تترقبه وتهفو إلى ملاقاته وتجسيده واقعاً وتمثله في كل أرجاء الوطن، وكان 22 مايو 1990م البداية ليغدو هذا المشروع بحجم الوطن قبل أن يجهض وهو لا يزال يحاول التشكل على الأرض وفي العقول ولم يكمل سنواته الأربع ومع ذلك فلم يتلاشى بل توارى وهاهو اليوم يبرز من جديد حاملاً لواء الخلاص للوطن .

الجنوب يعود اليوم كقضية أفرزتها سنوات من الضيم والظلم والمصادرة والاستحواذ والتهميش ( للأرض والإنسان والفكرة ) حيث أريد لها التلاشي والاندثار وهو ما لم يكن باعتبار ذلك ضداً على طبائع الأشياء وحركة التاريخ لتكون عودته المتجددة تنضيداً لأزمنة متكلسة ومهترئة وتخليصاً من آفاتها وأمراضها الكثيرة .

وإن أضحيت يايمن اقليمين أو أقاليم أو أي صيغة أخرى ستظل ياجنوب موجوداً في ثنايا كل هذا تطارد حاملي المباخر والسيوف ونخاسي الحق والعدل .. ستظل حلماً إنسانيا حضارياً تؤسس ليمن لطالما عملت من أجله وضحيت .. وكن على يقين أن النجمة ستقود البر كما قادت البحر من قبل إلى الوجهة المنطقية بعيداً عن الخواء والزيف والخداع .

ولهذا فإن الجنوب لا يقبل التأطير أو العيش في نطاقات ضيقة حتى وإن أريد له البعض ذلك كونه نتاج فضاءات رحبة باتساع الوطن كله وربما أكبر من ذلك تجد في كل أرجائه تربة خصبة .. نعم أجدبت حيناً لكنها أزهرت أحياناً وستكون على موعد مع دوحة وارفة الظلال لن تظمأ بعده أبداً .

اليوم ثمة جنوب يتشكل مختزلاً كل الاتجاهات .. متأبطاً حلمه الأزلي ويسير فقط إلى الأمام حيث لم يعد بالإمكان الانتظار طويلاً أو الالتفات إلى أي إتجاه آخر .. فالسنين المهدورة تدفعه لإنجاز مشروع طال انتظاره .. به ومن خلاله ستكون اليمن وخلاف ذلك لا ولن تكون .. وعلينا أن نختار .

## د.سلام: يجب معالجة القضية دون أن نمس الوحدة

كتب/ عبدالله الكبسي

* .. يرى د.قاسم سلام أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي القومي عضو مؤتمر الحوار أن القضية الجنوبية قضية اليمن كله وليست قضية محافظة أو محافظتين أو ثلاث محافظات، ففي القضية الجنوبية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عملية معالجة القضايا التي رافقت الوحدة وبالتالي نفرز مسألة الوحدة عن السلبيات والأخطاء والموالد، ومن ثم نضع لها حلولا ومعالجات حاسمة دون أن نمس الوحدة ودون أن نخرج عن إرادة شعب اليمن الذي استفتى على الدستور ولن يستفتى على الوحدة، هذا للعلم، لأننا كنا موحدين في ظل نظامين مختلفين وعندما أحس النظامان حينذاك بأنهما معزولان من الشعب قبلا بالإرادة العليا للشعب فأصدرا اتفاق نوفمبر ومن ثم رفع العلم استجابة لإرادة الشعب.

إذا القضية الجنوبية تحتاج لمعالجة هادئة في المجالات التشريعية والاقتصادية والثقافية والتربوية وكل المجالات الأساسية في حياة الإنسان لكي نرفع الظلم ونحقق العدل والمساواة وبالتالي ننهي كل القضايا العالقة في ذهن المواطن من فترة الوحدة، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية ليس من حق أحد أن يطالب بالانفصال وليس من حق أحد أن يطالب بتقرير المصير لأن تقرير المصير يقرره شعب اليمن الذي هو صاحب الوحدة والحديث عن تقرير المصير خطأ جسيم يساوي عند الدول التي تحترم القانون والدستور الخيانة العظمى فمثلا في الولايات المتحدة عندما برزت مطالب بفصل ثلاثة عشر ولاية قال لهم إبراهام لنكولن الرئيس الأمريكي حينذاك »كل شيء إلا الوحدة ، ولو أضحي بثلث الشعب الأمريكي حماية للوحدة ولن أقايض الوحدة بقانون تحرير العبيد«.

إذا القضية الجنوبية هي في قلب وضمير كل مواطن يمني يريد أن يبني يمناً جديداً ومستقبلا جديدا بعيدا عن المشاكل والتحديات التي جابهت المرحلة كلها.

## د. الجفري: يجب مناقشة الرؤى المختلفة للوصول إلى نقطة التقاء

* .. يقول د.عدنان الجفري عضو مجلس الشورى عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل: إن مسار الحوار بدأ بداية طيبة ولكن من خلال استماعنا للجلسة الافتتاحية وجلسة اليوم (الأربعاء الماضي ) سمعنا الكثير من الكلمات أكانت على مستوى الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو أشخاص ولكن للأسف الشديد أن هذه الكلمات لم تتطرق إلى قضية من القضايا وهذه تقريبا تمثل مشكلة من المشاكل التي يعاني منها مؤتمر الحوار الوطني، حيث لا توجد لدى الأحزاب السياسية الكبرى نظرة أو أجندة لحل كثير من القضايا لحل القضية الجنوبية ولحل قضية صعدة لبناء الدولة ومسألة الإصلاحات الدستورية لشكل الدولة لموضوع الحكم الرشيد ولكثير من القضايا الأساسية التي سوف يناقشها مؤتمر الحوار وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك حوار بغير أجندة وكان من المفترض قبل عملية مؤتمر الحوار الوطني أن يكون هناك حوار مجتمعي تناقش فيه كل الأجندة الموجودة وكل الأجندة الموجودة أكانت على مستوى الشباب أو على مستوى المرأة أو القضايا الأساسية التي يبدأ بها الآن مؤتمر الحوار الوطني وكان من المفترض أن يستمر الحوار الوطني المجتمعي فترة طويلة ويخرج بكثير من القرارات والحلول والمعالجات التي كانت ستساعد مؤتمر الحوار الوطني الشامل هذا.

لكننا اليوم ومن خلال هذا المؤتمر نرى أن المتحاورين سوف يتحاورون على قضايا غير موجودة لأنه لا توجد هناك أية رؤى أو تصورات واضحة ولو وجدت هذه التصورات لساعدت المتحاورين في تضييق مساحة الخلاف والاختلاف بين أطراف الحوار وتختزل مساحة القضايا الخلافية واعتقد أن المسألة الأساسية هنا هي القضية الجنوبية وكونها قضية سياسية بامتياز أرى أن يناقشها المتحاورون بكل جوانبها لا أن تناقش فقط على أنها قضية حقوقية بل يجب أن يقدم المتحاورون رؤى وتصورات لمعالجتها على أساس أنها قضية سياسية وقضية شعب لأنك إذا عايشت الشارع اليمني الجنوبي بشكل عام ستجد أن المزاج السائد هناك مزاج انفصالي وهذا المزاج الانفصالي ياترى كيف يجب أن يتم التعاطي معه في مؤتمر الحوار وما هي المشاريع التي يجب أن يتقدم بها المتحاورون تساؤلات تحتاج لإجابات.

إن أي شخص يستطيع أن يتحدث عن أي مشروع من المشاريع أكان مشروع فك ارتباط أو مشروع استعادة الدولة، أو مشروع دولة اتحادية ببعد فيدرالي كل هذه يجب أن تكون موجودة في الحوار كمشاريع رؤى وتصورات ، ويتناقش المتحاورون حولها وفي وهذه الأجندة وسوف يخرج كل فريق أو طرف من أطراف الحوار برؤية ومن ثم يلتقون جميعا عند نقطة التقاء في إطار هذه المحاور وفي إطار هذه المشاركة.

## البحار: كمواطن جنوبي أؤمن بوحدة الوطن أرضا وإنسانا

* .. يؤكد الأخ مبارك البحار ممثل شباب الثورة في محافظة شبوة أن الحوار بإذن الله سيكون ناجحا ولن نقبل إلا أن يكون ناجحا وهدف دخولنا للحوار هو متابعة ورصد النتائج التي سيخرج بها مؤتمر الحوار وحينها سنرى هذه المخرجات والقرارات التي سيسفر عنها ، هل هي ستتضمن مستقبل شكل الدولة وهل هي دولة مدنية التي ضحى من أجلها شهداؤنا؟.

إننا كشباب يمني يمثل ٢٥ مليون نسمة لن نترك الميدان خالياً لقوى مراكز الفساد ليصيغوا مستقبل اليمن بحسب رغباتهم ومصالحهم بل نحن من سيصنع مستقبل اليمن بالشكل الذي نريد.

أما بخصوص القضية الجنوبية فأنا كيمني جنوبي مؤمن بوحدة الوطن اليمني أرضا وإنسانا كونها نتاج نضال آبائنا وأجدادنا، أرى أن بقاء الوحدة واستمرارها بأي صيغة من الصيغ التي يقبل بها الشعب مرهون بخلاص اليمن من مراكز قوى الفساد داخل ما يسمى بحكومة الوفاق من قوى قبلية وعسكرية تتوارى خلف أكثر من يافطة وتعمل على استمرار هيمنتها على مقدرات هذا الشعب، لذا لن يكون وجودنا ومشاركتنا في مؤتمر الحوار مجرد كمبارس على مسرح هزيل لتمرير مخططات جاهزة لحساب مصالح قوى بعينها.

فنحن اليوم موجودون بقوة في المشهد السياسي اليمني وفي مختلف ساحات الوطن ولدينا تحالفات قوية داخل مؤتمر الحوار الوطني مع شخصيات وطنية وثورية تطرح بقوة كل قضايا الوطن وفي مقدمتها القضية الجنوبية وبتنسيق منظم بين كل الأطراف.